الصباح الاقتصادية 12

العدد 3027 - السنة العاشرة
الثلاثاء 10 رجب 1439 - الموافق 27 مارس 2018
Tuesday 27 March 2018 - No.3027 - 10th Year

حضور ومشاركة كبيرة من الشركات الصناعية والاستثمارية

تقي: هيئة الصناعة راعياً إستراتيجياً لمعرض «صنع في الكويت»

- مشاركة «الهيئة» لتعزيز ثقافة المواطنين بأهمية الصناعة
- الصناعة خيار إستراتيجي في زيادة الإيرادات وتنوع الاقتصاد

عبد الكريم تقي

تشارك الهيئة العامة للصناعة في معرض الصناعات الكويتية الثاني «صنع في الكويت» الذي تنطلق فعالياته في الفترة من 29 إلى 31 مارس الجاري في مجمع الأفنيوز كراع استراتيجي وسط حضور ومشاركة كبيرة متوقعة من جانب المصانع ورجال الأعمال والمبادرين المهتمين بالقطاع الصناعي في الدولة. وبهذه المناسبة، أوضح مدير عام الهيئة العامة للصناعة عبد الكريم تقي في تصريحات صحافية أن مشاركة الهيئة للمرة الثانية في المعرض تأتي للأهمية الكبيرة والمتزايدة التي يوليها صاحب السمو أمير البلاد الشيخ صباح الأحمد الجابر الصباح بالصناعة ودورها المحوري في التنمية الاقتصادية، كما أنها أصبحت خياراً استراتيجياً أمام الحكومة لتعزيز وزيادة إيرادات الدولة من ناحية، وتطوير مقومات النهضة والتنمية الاقتصادية والاجتماعية للكويت من ناحية أخرى.

وبين تقي أن من بين أهداف الهيئة العامة للصناعة تعريف المواطنين والمقيمين بأهمية المنتجات الوطنية وما تقدمه الصناعات الكويتية من منتجات قادرة على المنافسة مع غيرها من المنتجات المستوردة من الخارج، وفي الوقت نفسه تعطي للجمهور انطباعا ايجابيا لتلك المنتجات وتحفيز أصحاب المصانع والمبادرين للاستثمار وبقوة في المشروعات الصناعية.

- المعرض فرصة لصغار المستثمرين والمبادرين لمعرفة الفرص الصناعية
- اهتمام متزايد بصغار المبادرين وتوجيههم وتوفير كل الامكانات لهم

ثقافة صناعية

واستدرك بالقول ان اهداف المعرض تنسجم مع تطلعات هيئة الصناعة بتعزيز وتوطين الثقافة الصناعية لدى المواطنين والمقيمين من خلال تعريف المستهلك بجودة وأهمية الصناعة وعرض ما توصلت إليه تكنولوجيا الخدمات الصناعية والتعرف على الشركات والمصانع الكويتية وتشجيع صغار المستثمرين على خوض الأفكار الصناعية ونشر الوعي بالقطاع الصناعي وأهميته في تعزيز الاقتصاد ودعم المنتجات الوطنية والتعرف على المشروعات التنموية الكبرى في الكويت والتي تسعى الحكومة لتنفيذها خلال خططها التنموية المستقبلية.

ولفت تقي ان مشاركة العديد من المصانع والشركات الصناعية والاستثمارية يمثل فرصة حقيقية أمام المواطنين والمهتمين للتعريف بتلك الصناعات وزيادة الوعي بأهمية المشاركة المجتمعية لما تقوم به الحكومة لتحقيق التنوع الاقتصادي من خلال القطاع الصناعي الذي تتزايد أهميته يوماً بعد آخر. وأوضح تقي أن الاهتمام المتزايد من قبل الهيئة العامة للصناعة في فتح مجالات الاستثمار والعمل بالقطاع الصناعي أمام المبادرين من الشباب بالتعاون مع الصندوق الوطني لدعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة تتزايد وتتنوع من خلال توفير بنية تحتية وأراضي للمشاريع التي يرغبون بتنفيذها، لافتا إلى أن المعرض يمثل فرصة للشباب لاختيار مشروعاتهم بالشكل الأمثل وبما يحقق طموحاتهم على المدى البعيد.

وأشار تقي إلى أن الهيئة العامة للصناعة تستهدف في المقام الأول خلق بيئة عمل ناجحة أمام أصحاب المصانع ورجال الأعمال والمستثمرين الكويتيين والأجانب بما يحقق قيمة مضافة للاقتصاد الوطني بالإضافة إلى تسهيل الاجراءات أمام أصحاب الشركات والمصانع وتقديم أفضل الخدمات ومنها إيجاد أسواق عالمية للمصنعين بما يتفق والنظم المعمول بها اقليميا وعالميا.

واختتم تقي حديثه بالقول أن الهيئة العامة للصناعة تحرص على المشاركة وبفعالية في رفع وعي المواطن العادي وتوعيته بأهمية الصناعة ودورها في نهضة وتنمية الاقتصاد وبما يحقق رؤية صاحب السمو أمير البلاد في تحويل الكويت لمركز مالي وتجاري وتحقيق خطة كويت جديدة 2035 والتي تبنتها حكومة الكويت كنهج وفلسفة عمل لرؤيتها الاقتصادية الشاملة.

«السعري» يواصل الهبوط خلال جلسة متباينة للبورصة

تباين مؤشرات البورصة

أنهت بورصة الكويت تعاملاتها أمس الاثنين على انخفاض مؤشرها السعري 7ر6 نقطة ليصل إلى مستوى 6624ر2 نقطة بنسبة هبوط بلغت 0ر12 في المئة.

في المقابل ارتفع المؤشر الوزني 0ر92 نقطة ليصل إلى 410ر82 نقطة بنسبة ارتفاع بلغت 0ر22 في المئة كما ارتفع مؤشر (كويت 15) 8ر3 نقطة ليصل إلى 963ر6 نقطة بنسبة ارتفاع بلغت 0ر4 في المئة.

وشهدت الجلسة تداول 34ر41 مليون سهم تمت عبر 2302 صفقة نقدية بقيمة 9ر7 مليون دينار كويتي (نحو 32ر01 مليون دولار).

وتابع المتعاملون إفصاحا لشركة (الأولى للتأمين التكافلي) بشأن معلومات جوهرية علاوة على تأكيد الجدول الزمني لاستحقاقات الأسهم عن السنة المالية المنتهية في 2017 وإفصاح من شركة (المجموعة المشتركة للمقاولات) بشأن ترسية ممارسة.

كما تابع المتعاملون إفصاحا مكملا بشأن نتائج الاكتتاب العام في اسهم زيادة رأسمال شركة المشاريع المتحدة علاوة على إعادة تذكير بورصة الكويت بشأن إلغاء الأوامر القائمة اعتبارا من يوم الأحد المقبل وافصاح شركة (سنرجي) بشأن زيادة ملكيتها في شركات تابعة.

واهتم بعض المتعاملين بإعلان هيئة أسواق المال بشأن دخول المرحلة الثانية من مشروع تطوير السوق (نظام ما بعد التداول سابقا) حيز التنفيذ اعتبارا من مطلع ابريل المقبل علاوة على إعلان بورصة الكويت بيع كمية تتجاوز 5 في المئة من أسهم شركة الكوت للمشاريع الصناعية وتنفيذ بيع اوراق مالية غير مدرجة لصالح حساب وزارة العدل.

وكانت شركات (ميتا) و(تحصيلات) و(أصول) و(الخليجي) و(بوبيان د ق) الأكثر ارتفاعا في حين كانت أسهم (بيتك) و(المستثمرون) و (جياد) و(زين) و(وطني) الأكثر تداولا من حيث الكمية.

واستهدفت الضغوطات البيعية وعمليات جني الأرباح أسهم العديد من الشركات في مقدمتها (ك تلفزيوني) و(أستيازات) و(كميفيك) و(الهلال) و(م سلطان) في حين شهدت الجلسة ارتفاع أسهم 47 شركة وانخفاض أسهم 49 أخرى وسط ثبات أسهم 18 شركة من إجمالي 114 شركة تمت المتاجرة بها.

واستحوذت حركة مكونات مؤشر أسهم (كويت 15) على 2ر11 مليون سهم تمت عبر 1002 صفقة نقدية بقيمة 7ر7 مليون دينار (نحو 25ر41 مليون دولار).

«عمومية» الشركة انعقدت بنسبة حضور 83 في المئة

«المباني» تحقق 49.15 مليون دينار أرباحاً صافية خلال 2017

- الشركة تفاوض بنوكاً محلية وسعودية واماراتية لتمويل مشروع «أفنيوز الرياض» بمبلغ يتجاوز 1.33 مليار دولار

قالت شركة المباني الكويتية انها تفاوض بنوكا محلية وسعودية واماراتية لتمويل مشروع (افنيوز الرياض) بمبلغ يتجاوز 5 مليارات ريال سعودي (نحو 33ر1 مليار دولار امريكي).

وأوضح الرئيس التنفيذي في الشركة وليد الشريعان في تصريح للصحفيين على هامش اجتماع الجمعية العامة للشركة التي انعقدت بنسبة حضور 83 في المئة ان توقيع الاتفاق مع مجموعة البنوك سيكون خلال الشهرين المقبلين.

واضاف الشريعان ان الاتفاق يتضمن تمويل بناء المرحلة الاولى من (افنيوز الرياض) البالغ إجمالي تكلفته نحو 3ر5 مليار دولار امريكي مبينا ان المشروع سيتم تمويله بنسبة 40 في المئة نقدا و60 في المئة بشكل اقتراض من البنوك.

وذكر ان (المباني) انتهت من وضع التصاميم النهائية لمشروع (افنيوز الخبر) في السعودية فضلا عن اتفاقها مع شركة (شروق للاستثمار) المملوكة لامارة الشارقة لبناء مشروع (افنيوز) هناك.

واشار إلى ان مشاريع الشركة المقبلة تشمل مشروعا في منطقة السالمية بالكويت ومشروع المرحلة الثانية من (افنيوز البحرين).

وحول (افنيوز الكويت) افاد بانه يعد من انجح المشاريع في البلاد لافتا إلى ان نسبة التأجير في المرحلة الرابعة التي تم افتتاحها اخيرا في من (افنيوز الكويت) بلغت 90 في المئة.

وتوقع الشريعان أن يتجاوز العائد على استثمارات الشركة في مشروع (افنيوز الكويت) 10 في المئة بعد ان بلغ اجمالي الاستثمار في المشروع كاملا نحو ملياري دولار امريكي.

وكان رئيس مجلس ادارة الشركة محمد الشايع قال في كلمة خلال اجتماع الجمعية العامة ان عجلة التوسع والتطور في (المباني) تسير قدما وفق الرؤى الاستشرافية والخطط الاستراتيجية التي تنتهجها.

وأضاف الشايع انه باستكمال المرحلة الرابعة من (افنيوز الكويت) يصبح اكبر مجمع تجاري وترفيهي في البلاد وأحد اكبر المجمعات في المنطقة والعالم بمساحة تأجيرية إجمالية تبلغ نحو 360 الف متر مربع تتضمن نحو 1100 محل تجاري ومطاعم ومقاه ومراكز للترفيه ضمن كل المراحل.

وحول المؤشرات المالية للشركة افاد ان (المباني) حققت خلال السنة المالية 2017 ارباحا صافية بلغت 49ر15 مليون دينار (نحو 163ر7 مليون دولار) بربحية للسهم الواحد قدرها 52ر66 فلس.

واقرت الجمعية العامة العادية وغير العادية للشركة جدول اعمالها كاملا متضمنا الموافقة على توزيع ارباح نقدية بواقع 10 في المئة بواقع 10 فلوس للسهم الواحد فضلا عن توزيع 5 في المئة أسهم منحة من راس المال المصدر والمدفوع.

«الوطني»: لا قرار بزيادة رأس المال عبر طرح أسهم للاكتتاب

اكد بنك الكويت الوطني عدم وجود اي قرار لديه بزيادة رأسماله المصدر او المدفوع عبر طرح اسهم جديدة للاكتتاب مؤكدا انه يتمتع بقاعدة رأسمال قوية تفوق معدل كفايتها للحد الرقابي المطلوب.

جاء ذلك في بيان صحفي للبنك تعقيبا على ماتم تداوله في عدد من وسائل التواصل الاجتماعي بشأن اعتزامه طرح اكتتاب وشيك في اسهمه لزيادة رأسماله المصدر والمدفوع بعد زيادة رأسماله المصرح به من 600 مليون دينار كويتي (نحو 98ر1 مليار دولار امريكي) الى 750 مليون دينار (نحو 47ر2 مليار دولار).

وقال (الوطني) ان راس المال المصدر والمدفوع تمت زيادته مؤخرا بمقدار اسهم المنحة المجانية التي قررت الجمعية العامة العادية في اجتماعيها المنعقدين بتاريخ 10 مارس الجاري توزيعها بنسبة 5 في المئة على المساهمين المقيدين في سجلات مساهمي البنك كما في نهاية يوم الاستحقاق المحدد له الخميس المقبل.

الشركة تنفي تشكيل لجنة تحقيق في التراخي بتطبيق غرامات تأخير عقود الصيانة

العنزي: اللوائح في «نفط الكويت» تشدد على حظر عدم تحصيل الغرامات من نظار العقود

مناحي العنزي

نفت شركة نفط الكويت صحة ما نشر في بعض وسائل الاعلام حول تشكيل لجنة تحقيق في التراخي بتطبيق غرامات التأخير بحق عدد من عقود الصيانة في الشركة.

وأكد نائب الرئيس التنفيذي للشؤون الادارية والمالية بالإنابة الناطق الرسمي باسم الشركة مناحي العنزي عدم صحة ما نشر مبينا ان اللوائح في الشركة تشدد على حظر عدم تحصيل الغرامات من نظار العقود.

وأضاف العنزي ان سلطة التنازل عن تحصيل الغرامات لا تكون لنظار العقود وإنما جاءت في اضيق الحدود ويتعين أن تكون لأسباب قهرية تتم مراجعتها والتدقيق عليها من الأجهزة القانونية والتجارية بالشركة بينما تكون ممنوحة لأعلى السلطات فيها وهو الأمر الذي يؤكد عمل الشركة بموجب القانون واللوائح المنظمة لذلك.

وأكد التزام شركة نفط الكويت الكامل والمطلق بتطبيق بنود عقودها ومن بينها تطبيق الغرامات المنصوص عليها في تلك العقود.

وأوضح أن ذلك يأتي انطلاقا مما تفرضه قيم الشركة ومراعاة للقانون واللوائح وكذلك في سياق كفالتها لاستمرار إنتاج النفط والغاز على النحو الأمثل وفقا للقواعد المرعية.

وشدد على حرص الشركة على تعزيز آفاق التعاون مع الأجهزة الرقابية وعلى رأسها ديوان المحاسبة حيث تتمتع تلك الأجهزة بكامل الحرية والاستقلالية بالاطلاع على بيانات الشركة وسجلاتها.

وأشار الى ان الشركة لا تتوانى مطلقا عن مد يد العون لتلك الأجهزة بتسهيل مهماتها عملا بمقتضى القانون وإيمانا برسالتها وتطبيقا لقيم الشفافية.

وكشف العنزي في هذا الشأن عن ان الشركة حصلت مؤخرا على أعلى درجات التعاون من قبل الديوان في التقييم السنوي الذي يجريه بينما صنفت الشركة من قبله ضمن الجهات الجادة في معالجة ملاحظاته والعمل على إغلاقها.

وذكر ان الشركة تؤكد مجددا أنه إذا ما تبين لها وجود ممارسات لا تتفق مع القوانين واللوائح فإنها تسارع الى تصحيح مسارها ووضع آليات العمل الكفيلة بمنع وقوعها مجددا.

الفترة ممتدة حتى نهاية سبتمبر المقبل

«التجارة» تمنح أصحاب المركبات المتنقلة فرصة لتعديل أوضاعهم

دعت وزارة التجارة والصناعة الكويتية أصحاب المركبات المتنقلة الذين يزاولون النشاطات التي حددها القرار الوزاري رقم (693 لسنة 2017) إلى مراجعتها لتعديل اوضاعهم واستصدار التراخيص اللازمة قبل نهاية سبتمبر المقبل بما يتوافق مع الشروط المحددة في هذا الشأن.

وقال وكيل وزارة التجارة المساعد لشؤون الشركات والتراخيص احمد الفارس في بيان صحفي إن (التجارة) بدأت باستقبال الراغبين باستخراج تراخيص المركبات التجارية المتنقلة في 11 مارس الحالي لافتا إلى أن القرار الوزاري حدد مهلة ستة اشهر من ذلك التاريخ لأصحاب المركبات التجارية الذين كانوا يعملون بها قبل صدور القرار لتوفيق أوضاعهم.

وأضاف الفارس انه بعد انتهاء المهلة المحددة بالقرار فإن اي مركبة تعمل من دون ترخيص تعتبر مخالفة وتطبق عليها الإجراءات القانونية من قبل وزارة التجارة والجهات المعنية مؤكدا أن الوزارة ستطلق حملة تفتيشية عقب انتهاء المهلة لضبط المخالفين.

وأكد أن قرار تدشين تراخيص المركبات التجارية يهدف إلى فتح انشطة ومجالات بأقل التكاليف لتندرج ضمن منظومة إجراءات تأسيس وترخيص وزارة التجارة بهدف تلبية متطلبات ورغبات المواطنين لهذه النوعية من المشاريع مشيرا إلى أن التراخيص قائمة لـ19 نشاطا حاليا.

وأشار إلى تركيز الحكومة على المشاريع الصغيرة والمتوسطة التي توليها اهتماما كبيرا للمساهمة في تحفيز الشباب لعدم دفع ايجارات مرتفعة في المحلات التجارية.

وأعرب عن امله في أن يوفق أصحاب المركبات التجارية أوضاعهم ضمن المهلة القانونية المحددة تلافيا لأي مخالفة مؤكدا أن الوزارة جاهزة لاستقبالهم لمباشرة إجراءات الترخيص وإنهائها بسهولة ويسر وفق الاشتراطات المحددة في مركز المنصورية بمحافظة العاصمة خلال الفترة الصباحية.